قبل الثلاثاء الانتخابي في إسرائيل يبدو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو واثقاً من انتصاره، معتمداً على معطيات عدة، أبرزها انقسام خصومه، واحتمال انضمام كتل من المعسكر المنافس إلى حكومته بعد الانتخابات، على غرار ما حصل مع الجنرال بني غانتس في مارس/آذار 2020

ثلاثة أيام على الانتخابات الإسرائيلية

نتنياهو يبحث عن أحصنة طروادة... وخصومه منقسمون على أنفسهم

نتنياهو وألف من إمكانية تشكيله حكومة ولو حصل معسكره على 59 مقعداً (فرانس برس)

للحديث تتمة...

الانتخابات الإسرائيلية الرابعة

نضال محمد وتد

يتوجه الإسرائيليون، وبينهم نحو مليون ناخب فلسطيني، يوم الثلاثاء المقبل، للإدلاء بأصواتهم في انتخابات عامة هي الرابعة من نوعها خلال أقل من عامين، من دون أن تبدو في الأفق بشائر تغيير في إسرائيل، لجهة التخلص من حكم بنيامين نتنياهو، ووسط مخاوف في صفوف الإسرائيليين والأحزاب من بقاء حالة الجمود السياسي في إسرائيل والفشل في تشكيل حكومة جديدة، مما قد يدفعهم للذهاب إلى انتخابات خامسة في الصيف. ومع أن الانتخابات تبدو حامية الوطيس، إلا أن الناخب الإسرائيلي لا يبدي حماساً للذهاب إلى صناديق الاقتراع، مقابل التمترس في مواقفه السياسية، بدليل عدم تغيير نمط تصويته ثلاث مرات وتكرار النتائج نفسها تقريباً في ثلاث معارك انتخابية. لكن أياً كانت النتائج في الجولة الرابعة من الانتخابات، فيبدو أنه لن يكون هناك تغيير جوهري في المشهد الإسرائيلي وسياسات دولة الاحتلال حتى لو حدثت «المعجزة» وحصل المعسكر المناهض لنتنياهو من أحزاب اليمين والوسط على أغلبية تمكّنه من تشكيل ائتلاف حكومي يعتمد على تأييد 61 عضواً من أصل 120 عضواً في الكنيست، ومن دون دعم أو تأييد من القائمتين العربيتين، لتفادي التشكيك بشرعية الائتلاف الجديد، وتفادي تكرار تجربة إسحاق رابين. وفي حال حدثت هذه المعجزة، فإن المرشحين لخلافة نتنياهو في المنصب هما يئير لبيد من حزب «بيش عتيد» أو غدعون ساعر من حزب «تكفا حداشاه»، وكلاهما مصنف على اليمين في موقفه السياسي، مع احتمال ضئيل لتشكيل ائتلاف حكومي على أساس مبدأ التناوب بين الاثنين. إذا تحقق هذا السيناريو، على الرغم من التنبؤات باستمرار حالة التعادل، فإن ذلك لن يغير شيئاً في سياسات دولة الاحتلال، لا سيما قضايا الاستيطان والحل الدائم، لأن الاثنين لا يعلنان أي برامج سياسية جديدة، أو أي تنازل مستقبلي عن سياسات الضم والاستيطان، بل يؤكدان على «ثوابت» إسرائيل الاحتلالية بعدم الانسحاب لحدود 1967، وعدم الانسحاب من القدس المحتلة، أو وقف الاستيطان في الضفة الغربية، أو التنازل عن السيطرة العسكرية الإسرائيلية في غور الأردن وشمالي البحر الميت. يعني هذا أن الحكومة الإسرائيلية المقبلة، إذا خسر نتنياهو ولم تكن هناك حاجة للذهاب إلى انتخابات جديدة، لن تحمل أي بشرى لجهة التسوية وحل الدولتين، وأقصى ما سنشهده هو التركيز على القضايا الداخلية، والسيطرة على جائحة كورونا وإعادة عجلة الاقتصاد وترحيل ملف الصراع واستمرار سياسات إدارته لا غير.

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

ثلاثة أيام تفصل عن الانتخابات الإسرائيلية الرابعة التي تجري الثلاثاء المقبل، وسط عجز الاستطلاعات المختلفة عن رسم صورة لنتائجها المتوقعة بشكل ينهي حالة الجمود السياسي في إسرائيل ويخرجها من دوامة الانقسامات الداخلية، والصراع على إنهاء حكم رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو. فقد أظهرت الاستطلاعات الثلاثة الأخيرة التي نُشرت يومي الخميس والجمعة، وهي آخر استطلاعات يمكن نشرها بموجب القانون قبل يوم الانتخابات، استمرار التعادل بين المعسكرين الرئيسيين في إسرائيل، معسكر اليمين بقيادة نتنياهو، مقابل المعسكر المناهض له، من دون أن يتمكن أي من المعسكرين من الوصول إلى أغلبية 61 مقعداً من أصل 120 مقعداً في الكنيست، لتشكيل حكومة جديدة.

وعلى الرغم من حالة المراوحة في قوة المعسكرين، إلا أن الاستطلاعات أبرزت أنه فيما تتواصل الانقسامات بين القوى الثلاث الرئيسية للمعسكر المناهض لنتنياهو والممثلة بأحزاب «بيش عتيد» بقيادة يئير لبيد الذي يحصل على 18-19 مقعداً، وحزب «تكفا حداشاه» بقيادة غدعون ساعر، الذي انهار في الاستطلاعات الأخيرة إلى 9-10 مقاعد بعد أن كان يحصد في البداية مع تأسيسه على 20 مقعداً، وأخيراً حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، الذي يأمل أن يحافظ على 11-12 مقعداً. وتدور الخلافات داخل هذه الأحزاب الثلاثة على مكانة الصدارة، ومن منها سيترأس المعسكر المناهض لنتنياهو على رأس الحكومة المقبلة.

لكن الانقسامات لا تقف عند هذه الأحزاب الثلاثة، إذ يبدو المعسكر المناهض لنتنياهو معلقاً أيضاً بموقف حزب «يمينا» ومدى التزام زعيمه نفتالي بينت بالبقاء في المعسكر بعد الانتخابات وعدم انتقاله إلى معسكر مؤيدي نتنياهو. وقد يحصل المعسكر التقليدي لنتنياهو المكون من حزب «الليكود» وثلاثة أحزاب دينية، اثنان منهما حريديان، والثالث هو الحزب الديني الفاشي «الصهيونية الدينية» بزعامة بتسلئيل سموطريتش، الذي كرس فقط في الاستطلاعات الأخيرة فرص اجتيازه نسبة الحسم، على 51 مقعداً من أصل 120 مقعداً في الكنيست الإسرائيلي. فقد روّج نتنياهو لحزب «الصهيونية الدينية» ودعا للتصويت له لضمان حكومة «يمين كاملة» أو «ملبانة»، وفق التعبير الذي يستخدمه نتنياهو أخيراً.

ويحتد التنافس بين المعسكرين على أشده لكسر حالة التعادل الحالية في موازين القوى، إذ يكفي أن تنتقل بضعة آلاف من الأصوات إلى أحد المعسكرين لكسر حالة التعادل، بعد أن فشل نتنياهو على مدار العامين الأخيرين في تشكيل حكومة يمين مستقرة، فيما فشل المعسكر المناهض له في هزيمته، حتى بعد أن حصل هذا المعسكر على أغلبية 62 مقعداً في الانتخابات الأخيرة التي جرت في مارس/آذار من العام الماضي. لكن زعيم المعسكر آنذاك الجنرال بني غانتس، فضّل اجتياز الخطوط والانتقال لتشكيل حكومة طوارئ وطنية مع نتنياهو، على تشكيل حكومة تعتمد على دعم من خارج صفوف الائتلاف من القائمة المشتركة للأحزاب العربية التي كانت حصلت على 15 مقعداً، وبدا أنها قد تحدث تغييراً في السياسة الإسرائيلية، إلى أن أعاد الجنرال غانتس تحديد ثوابت السياسة الإسرائيلية بعدم الاعتماد على أصوات عربية في تشكيل الحكومات، وعدم تكرار تجربة حكومة رابين في عام 1992.

ولعل أبرز ما يزيد من غموض وصعوبة التنبؤ أو توقع نتائج الانتخابات هذه المرة، هو أن 62 في المائة فقط من الإسرائيليين أكدوا أنهم سيشاركون في الانتخابات، فيما أشار 38 في المائة منهم أنهم لم يقرروا وجهة تصويتهم بعد وأنهم سيقررون كيف سيصوتون خلال اليومين المقبلين.

> مناهضو الليكود يخشون انتقال بينت إلى معسكر نتنياهو
>
> 38% من الناخبين سيقررون اتجاه تصويتهم في اليومين المقبلين

وتزيد هذه النتائج من حالة الإحباط لدى الأحزاب المنافسة لنتنياهو، خصوصاً بعد فشلها في تحريك الشارع الإسرائيلي ودب الروح في صفوف مؤيديها. ويواصل نتنياهو بشكل لافت جولاته الانتخابية المكثفة، وتصعيد حملته الدعائية ضد خصومه، والتأكيد على اقترابه من الفوز. كما لوّح للمرة الأولى أنه حتى في حال وصوله إلى 59 مقعداً فقط، فإنه يجري اتصالات حثيثة مع نواب من حزبَي «تكفا حداشاه» و«يمينا»، لدعمه بعد فرز النتائج الرسمية والانتقال إلى معسكره ودعم ائتلافه لضمان تشكيله حكومة خامسة.

ومع أن نتنياهو حاول توظيف اتفاقيات التطبيع ولا سيما مع الإمارات والقيام بزيارة لأبوظبي ولقاء ولي العهد محمد بن زايد، إلا أنه فشل في ذلك بعد الأزمة الأخيرة مع الأردن، وبعد التصريحات التي أطلقها وزير الدولة الإماراتي السابق للشؤون الخارجية أنور قرقاش على «تويتر»، من أن الإمارات ترفض «تجيير» اتفاقيات التطبيع في المعركة الانتخابية. إلا أن ذلك لم يردع نتنياهو عن التلويح باتفاقيات جديدة مع أربع دول إسلامية إضافية قريباً.

إلا أن موضوع اتفاقيات التطبيع، ومسألة حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ظلا بعيدين عن المعركة الانتخابية الحالية خلافاً للانتخابات السابقة في مارس من العام الماضي، عندما خيّم موضوع فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية. في المقابل، يبدو ملف إدارة جائحة كورونا وإعادة عجلة الاقتصاد، الأبرز في تحديد وجهة الناخب الإسرائيلي، من دون أن يكون هذان الموضوعان منفصلين عن كون الانتخابات تجري بالأساس على خلفية مساعي نتنياهو للإفلات من محاكمته الجنائية، والتهم الموجهة له بتلقي الرشاوى والفساد وخيانة الأمانة العامة. وكان نتنياهو سارع لحل الحكومة في ديسمبر/كانون الأول 2018 قبل عام على نهاية ولايتها، في محاولة منه آنذاك للفوز بانتخابات تتيح تشكيل حكومة تقر قانوناً يمنحه حصانة كاملة من المساءلة القانونية ما دام في منصب رئيس الحكومة، وهو ما يُعرف بالقانون الفرنسي.

وفيما يحذر خصوم نتنياهو من «الخطر» الذي يهدد إسرائيل ونظامها الحالي بما فيه فصل للسلطات في حال فاز نتنياهو ومعسكره بأغلبية 61 مقعداً في الكنيست، إلا أن هذه التحذيرات لا تلقى على الأقل وفق الاستطلاعات آذاناً صاغية، خصوصاً مع تشظي قوى الوسط واليسار في أحزاب صغيرة تصارع ثلاثة منها هي «ميرتس»، و«كاحول لفان» و«القائمة العربية الموحدة» المنشقة عن القائمة المشتركة، لاجتياز نسبة الحسم. وتشير التوقعات إلى تراجع نسبة مشاركة الفلسطينيين في الداخل إلى ما دون 60 في المائة، واحتمالات تراجع تمثيلهم حتى في حال نجاح القائمتين العربيتين إلى 12 مقعداً، مقابل 15 مقعداً كانوا يملكونها في الانتخابات الأخيرة، مما ينذر بانتقال مقعدين على الأقل لصالح معسكر نتنياهو.

سد النهضة: تردد أوروبي أميركي في قبول الوساطة

تريد القاهرة الاتفاق على حجم التدفق المائي (خالد دسوقي/فرانس برس)

> ينتظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نداء من مصر والسودان وإثيوبيا، أو اتفاقاً برعاية أفريقية، للمشاركة في الرباعية الدولية، للتوصل إلى حل بشأن 5 ملفات رئيسية في خلاف سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن الاتصالات التي جرت خلال الأيام الأخيرة بالأطراف الأربعة، التي تمثل آلية الرباعية الدولية المقترحة لتولي جهود الوساطة في قضية سد النهضة، عكست «تردداً وقلقاً من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة» بشأن انتهاء عمل الآلية من دون تحقيق تقدّم، بسبب التعنّت الإثيوبي من جانب، واتساع الخلاف الفني والقانوني بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا من جانب آخر.

وأوضحت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن تلك الاتصالات أجرتها الخارجية المصرية والسودانية بصيغة مشتركة أحياناً، وكل على حدة في أحيان أخرى، وتم التركيز على منح الآلية الرباعية سلطات أوسع في عدد من بنود المفاوضات، وذلك في خمسة ملفات رئيسية. الملف الأول، هو صياغة اتفاق نهائي لقواعد الملء والتشغيل، بحيث ترعى الآلية صياغة نهائية وموحدة لجميع البنود التي شهدت المفاوضات السابقة خلافات واسعة بشأنها، ومنها وضع برنامج واضح ومسبق ومتفق عليه للملء المستمر والدائم للسد، والاتفاق على حجم التدفق اليومي من السد، والذي سيصل إلى سد الروصيرص في السودان حتى لا تتأثر السلامة الإنشائية للأخير وباقي السدود السودانية. والاتفاق على حجم التدفق العام في فترات الجفاف والجفاف الممتد، والذي تقترح مصر أن يكون 37 مليار متر مكعب كرقم وسط بين ما تطالب به إثيوبيا وهو 32 مليارا وما كانت تطالب به مصر وهو 40 مليار متر مكعب، على أن يُترك الرقم الخاص بأوقات عدم الملء والرخاء لآلية التنسيق بين الدول الثلاث. والاتفاق على معايير قياس امتلاء سد النهضة، وسد السرج الاحتياطي المجاور مجتمعين، والربط بينه وبين سد الروصيرص والسد العالي، وهي مسألة تراها مصر ضرورية، في حين تراها إثيوبيا مدخلاً للربط بين السدود وهو ما ترفضه.

والملف الثاني، هو ضمان سياسي وتفاوضي لتقديم إثيوبيا خطتها طويلة الأمد للاستخدامات الخاصة بالمياه، سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها، تحقيقاً لمبدأ عدم الإضرار بدولتي المصب.

والملف الثالث، هو حسم المواضيع القانونية العالقة، والتي من بينها التوافق على آلية تلك المنازعات التي ستنشأ مستقبلاً حول تشغيل السد والملء، والبت في اقتراح مصري سوداني بأن تظل الآلية الرباعية هي مرجعية فض المنازعات بدلاً من الاتحاد الأفريقي فقط. والملف الرابع هو القيام بضمانة سياسية في المقام الأول لالتزام إثيوبيا بتنفيذ الاتفاق، واعتباره ملزماً بشكل نهائي، وعدم التراجع فيه، أو الالتفاف عليه.

أما الملف الخامس فهو رعاية وضع أسس تفاوضية لأي اتفاق مستقبلي بشأن التطورات التي ستطرأ على حوض النيل الأزرق، مثل السدود والمشاريع والبحيرات الصناعية. وهو الملف الذي يسوده خلاف كبير بين القاهرة وأديس أبابا، لرغبة الأولى في توسيعه ليأخذ بعين الاعتبار الوضع المائي الحالي لجميع دول حوض النيل، وبالتالي اعتبار إثيوبيا محتكرة للمياه الدولية، وفي المقابل ترغب إثيوبيا في تحويله إلى اتفاق جديد لمحاصصة مياه النيل وإلغاء الاتفاقيات السابقة، ومنها معاهدتا 1902 و1959.

وأضافت المصادر أن تفويض آلية الرباعية الدولية برعاية الاتفاق على هذه الملفات الخمسة يحمل توسيعاً لسلطات مكونات الآلية وصلاحياتها. وعلى الرغم من أن بعض الأطراف، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لديهما رؤى فنية يمكن البناء عليها في جميع هذه الملفات على خلفية مشاركتهما السابقة كمراقبين، إلا أنهما متخوفان من أن يفضي كل هذا العمل إلى لا شيء، وهو ما يدفعهما للتردد، انتظاراً لنداء جماعي بالمشاركة، أو اتفاق برعاية الاتحاد الأفريقي على استدعاء الأطراف الدولية للمشاركة في هذه الآلية الوسيطة.

وحول موقف الاتحاد الأفريقي باعتبار أن هذه الآلية تعتبر بديلاً له، وما إذا كانت هناك دوائر في المنظمة القارية تعارض ذلك، قالت المصادر إن بعض مسؤولي مفوضية الاتحاد يعارضون المقترح بشدة، ويعتبرونه تدويلاً للقضية، من دون سلك القنوات الطبيعية لذلك، لكن في الوقت نفسه هناك تعاطف من رئاسة الاتحاد الحالية (دولة الكونغو الديمقراطية) مع المقترح لأسباب عدة، منها أن الآلية ستقلل من المسؤولية المفترضة عليها، وستجعلها تتلافى حرج المواجهة مع مصر وإثيوبيا بشكل خاص، أخذاً في الاعتبار الحساسيات القائمة بين كينشاسا وأديس أبابا حالياً بسبب ما تصفه الأخيرة بميلها للقاهرة.

وفي السياق ذاته، على المستوى الميداني، قال مصدر إثيوبي، لـ«العربي الجديد»، إن رئيس الوزراء أبي أحمد ووزير الري سيليشي بيكيلي اتفقا على بدء حملة جديدة لتشغيل الذكور على مستوى البلاد في المشاريع المرتبطة بالسد، ومنها تطهير البحيرات وتجفيف المستنقعات وتقليل المساحات الخضراء، نظراً لقرب إتمام الملء الثاني والعمل على توليد الكهرباء تجريبياً. وقد أخطرت الحكومة الفيدرالية الحكومات الإقليمية في ولايات بني شنقول وأمهرة وأوروميا بالحاجة لأكثر من أربعين ألف عامل.

وأعلنت إثيوبيا، هذا الأسبوع، أنها أنجزت نحو ثمانين في المائة من إنشاءات وتجهيزات سد النهضة. وكان آخر المكونات المهمة التي أضيفت ما كشفه مصدر إثيوبي لـ«العربي الجديد» في الثامن من الشهر الحالي بإتمام تركيب أول أنبوبين ضخمين من الأنابيب المخصصة لنقل المياه من بحيرة التخزين الرئيسية إلى المحطة الكهرومائية لإنتاج الطاقة، وذلك بالتعاون مع شركتين، إيطالية وفرنسية، متخصصتين في هذا النشاط. ومن المقرر تركيب أربعة أنابيب أخرى بين الصيف والخريف على أساس بدء التشغيل التجريبي لإنتاج الكهرباء عقب الملء الثاني مباشرة. وأوضح المصدر أن العمل في السد منفصل تماماً عن الخلاف السياسي والقانوني حول المفاوضات والاتفاق المنشود.

وعلى الرغم من أن لجنة الخبراء الدولية، وكذا تقريري المكتبين الاستشاريين اللذين تمت الاستعانة بهما في بداية المفاوضات، كانت قد أكدت الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي ستلحق بمصر جراء المشروع، إلا أن اتفاق المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015، يوفر حماية للتصرفات الإثيوبية. فالمبدأ الخامس من الاتفاق، والذي يتحدث عن التعاون في الملء الأول وإدارة السد، يكتفي بالنص على التشارك في وضع «الخطوط الإرشادية والقواعد» من دون تفاصيل التشغيل، ويجيز لإثيوبيا إعادة ضبط سياسة التشغيل من وقت لآخر، بشرط «إخطار» وليس أخذ رأي أو استئذان مصر والسودان. بينما تستند إثيوبيا للبند الثاني من هذا المبدأ لتبرر لنفسها وللعالم أن القواعد التي يجب الاتفاق عليها لا يمكن اعتبارها ملزمة بأي حال، لأنها موصوفة في الاتفاق بأنها «استرشادية»، فضلاً عن كونها غير مقتصرة على خطة واحدة يجب اتباعها، فهي بحسب النص «ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد».

دعم عربي

أعلن البرلمان العربي رفضه «التعنّت الإثيوبي غير المبرر» في المفاوضات حول سد النهضة. ودان رئيس البرلمان، عادل بن عبد الرحمن العسومي، في تصريح مساء الخميس، التصريحات الأخيرة لوزير المياه والري الإثيوبي، سيلشي بيكيلي (الصورة)، والتي عكست إصرار بلاده على تنفيذ الملء الثاني للسد دون الاتفاق على قواعد ملئه وتشغيله، مؤكداً دعم البرلمان لمصر والسودان بشأن ضرورة انخراط المجتمع الدولي في المفاوضات عبر «الرباعية».

استبعاد مصر من مشاريع اقتصادية يسرّع اتصالاتها بتركيا

> تتسارع الاتصالات التركية ـ المصرية، على خلفية التعاون الثلاثي بين إسرائيل وقبرص واليونان في تمديد شبكة كهرباء، هي الأكبر من نوعها في البحر المتوسط

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» معطيات جديدة متعلقة بمحاولات تحسين العلاقات التركية المصرية أخيراً، مع تعدد تصريحات مسؤولين أتراك، لم تقابلها الإدارة المصرية بردود رافضة. وذكرت المصادر أن هناك مجموعة من العوامل الدولية والمتغيرات التي خلقت أخيراً مناخاً مواتياً لتحسين العلاقات بين الطرفين بما يضمن تحقيق مصالحهما. وأشارت إلى أن تجاهل مصر، من قبل كل من اليونان وقبرص والحكومة الإسرائيلية، في اتفاقية للربط الكهربائي بينها، أدى إلى شرخ في التحالف المصري اليوناني القبرصي، والذي اعتبرته القاهرة امتداداً لاتفاق سابق في العام الماضي بين الأطراف الثلاثة، تجاهل مصر أيضاً، لنقل الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب شرق المتوسط «إيست ميد».

وأوضحت المصادر أن المناقصة التي أعلنت عنها مصر أخيراً للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، حملت بين طياتها رسالة ضمنية للتجاوب مع المساعي التركية، كما حملت أيضاً رسالة غضب مصرية للحليف اليوناني، الذي يعد في حاجة ماسة لمصر في الوقت الراهن، في ظل معركته على الحدود البحرية مع تركيا. وقالت المصادر إن المشاريع في قطاعات الطاقة بين الأطراف الإسرائيلية، واليونانية، والقبرصية، أخيراً، والتي استُبعدت منها القاهرة، كان من الممكن أن تساهم في تغيير الوضع الاقتصادي بالنسبة لمصر، في وقت تسعى فيه القيادة السياسية لجعل مصر مركزاً إقليمياً للطاقة. ولفتت في الوقت ذاته إلى أن توطيد التحالف بين القاهرة وأثينا في مجال الطاقة، كان من شأنه إغلاق الباب بشكل كامل أمام أنقرة في الوقت الراهن.

وكشفت المصادر أن اتصالات جرت بين الجانبين المصري والتركي، أخيراً، على صعيد استخباراتي معنية بملفات الحدود البحرية والطاقة، بهدف تنسيق بعض المواقف الخاصة بهذا الصدد. وأكدت أن تلك الاتصالات تضمّنت بشكل واضح ترحيباً تركياً، بالموقف الخاص باحترام الجرف التركي، ونوّهت إلى أن الأمر لم يقتصر على التصريحات المعلنة من المسؤولين الأتراك. وأوضحت أن «القاهرة تدير في الوقت الراهن سياسة متزنة، ومنضبطة بشأن التصريحات الرسمية الخاصة بكافة الأطراف الإقليمية، بعيداً عن الممانعة أو التماهي في التحالفات»، لافتة إلى سوء تقدير بعض الحلفاء لمواقفهم تجاه التعاون مع مصر أخيراً. وذكرت أنه «بدلاً من أن يقدر بعض الحلفاء حجم التضامن المصري معهم، باتوا يقدمون على خطوات من شأنها عدم تحقيق المصالح المشتركة».

ووقّعت الحكومات القبرصية واليونانية والإسرائيلية، في 9 مارس/آذار الحالي، اتفاقاً مبدئياً لمد أطول وأعمق كابل كهرباء تحت الماء سيقطع قاع البحر المتوسط بتكلفة نحو 900 مليون دولار، ويربط الشبكات الكهربائية للأطراف الثلاثة. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، على هامش توقيع الاتفاق في العاصمة القبرصية نيقوسيا، إن المشروع سيوفر مصدراً احتياطياً للكهرباء في أوقات الطوارئ. فيما قالت وزيرة الطاقة القبرصية ناتاسا بيليدس إن المشروع «خطوة حاسمة على طريق إنهاء عزلة الجزيرة على صعيد الطاقة، وبالتالي اعتمادنا على الوقود الثقيل». وبحسب وزارة الطاقة الإسرائيلية، فإن قدرة الكابل ستكون بين ألف وألفي ميغاوات، ومن المتوقع إتمامه في 2024 وسيكون الأطول والأعمق لنقل الكهرباء تحت مياه البحر، بطول نحو 1500 كيلومتر وعمق يصل إلى 2700 متر. وسيغطي المشروع 3 قطاعات من البحر المتوسط: نحو 310 كيلومترات بين إسرائيل وقبرص، ونحو 900 كيلومتر بين قبرص وجزيرة كريت اليونانية، ونحو 310 كيلومترات إضافية بين جزيرة كريت والبر الرئيسي لليونان.

في المقابل، أخطرت تركيا كلاً من اليونان وإسرائيل، والاتحاد الأوروبي، بضرورة الحصول على إذنها بخصوص الأنشطة التي تمس جرفها القاري شرقي البحر المتوسط. وجاء ذلك عبر مذكرات احتجاج أرسلتها أنقرة للأطراف الثلاثة، على خلفية مرور المسار المفترض للكوابل البحرية في مشروع ربط شبكات الكهرباء الإسرائيلية، واليونانية، والقبرصية، من الجرف القاري لتركيا شرقي المتوسط.

وتعترض تركيا على تلك الخطوة كون مسار الكوابل البحرية بين جزيرتي قبرص وكريت، يمر من الجرف القاري التابع لها، وفقاً للخرائط الواردة في الوثائق المتعلقة بالمشروع، في وقت يتعين فيه على الأطراف المعنية الحصول على إذن من أنقرة بخصوص الأنشطة التي تمس جرفها القاري، في حال كان مد الكوابل المارة منه، يتطلب دراسة أولية وفق القانون الدولي، أو إبلاغ تركيا قبل مدة معقولة بشأن تلك الأنشطة ونطاقها في حال لم تكن تستدعي دراسة أولية.

> رحّب الأتراك بـ«احترام مصر الجرف القاري التركي»

شرق غرب

استشهاد فلسطيني في الضفة

استشهد الفلسطيني عاطف يوسف حنابشة (42 عاماً)، أمس الجمعة، برصاص الجيش الإسرائيلي خلال مسيرة احتجاجية ضد الاستيطان في قرية بيت دجن، شمالي الضفة الغربية المحتلة، وفق ما أكدت وزارة الصحة الفلسطينية، وذلك بعدما أطلق جيش الاحتلال رصاصة على رأس حنابشة.

(فرانس برس)

إسرائيل تُحذّر عباس من التعاون مع «حماس»

ذكرت القناة «13» الإسرائيلية، أمس الجمعة، أن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» نداف أرغمان وجّه تحذيراً حول 3 قضايا للرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة). وأضافت القناة أن «القضايا الثلاث هي: جهود السلطة الفلسطينية لدفع تحقيق ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ونيّة حركة فتح (بزعامة عباس) الترشح على قائمة مشتركة مع حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في مايو/أيار المقبل، والاتفاق على تشكيل حكومة مشتركة بين فتح وحماس».

(الأناضول)

المغرب: مصالحة داخل «الأصالة والمعاصرة»

تصالح الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة» (أكبر حزب معارض في المغرب) عبد اللطيف وهبي وسلفه حكيم بنشماس، في لقاء جمعهما مساء الخميس، بعد أشهر من الخلافات التي عصفت بالحزب عشية الانتخابات التشريعية المقررة في الخريف المقبل. وأكد الرجلان في بيان مشترك «التشبث بالمشروع السياسي والقانوني والمؤسساتي للحزب، والعمل سوياً»، وأكد وهبي «تفاعله الإيجابي مع رسائل طي خلافات الماضي».

(العربي الجديد)

الجزائر: إصرار على التعويضات من فرنسا

شدّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الجمعة، على إصرار الدولة على كشف مصير مفقوديها الـ2200 خلال ثورة التحرير ضد فرنسا (1954 . 1962)، الذين فقدوا على يد قوات الاستعمار الفرنسي. وأكد أيضاً، في رسالة وجّهها بمناسبة عيد النصر، استمرار مساعي الدولة الجزائرية للحصول على «تعويض

ضحايا التجارب النووية»، والاضطلاع بملف الذاكرة بأقصى الجدية والمثابرة»، التي أجرتها فرنسا في منطقة رقان جنوبي الجزائر.

(العربي الجديد)

مشاركة سودانية في مناورات «الفلك» السعودية

أعلنت السعودية، أمس الجمعة، وصول قوات سودانية إلى مدينة جدة للمشاركة في مناورات «الفلك» في قاعدة الملك فيصل البحرية، غربي المملكة. ووفق وكالة الأنباء السعودية «واس»، «تنفذ القوات البحرية الملكية السعودية والقوات البحرية السودانية، الأسبوع المقبل، مناورات التمرين البحري الثنائي الفلك 4، في قاعدة الملك فيصل البحرية بجدة (غربي المملكة)». وكانت القوات البحرية السعودية والسودانية دشنتا أول مناورات مشتركة باسم «الفلك» بميناء بورتسودان، شمال شرقي السودان.

(الأناضول)

تخبر وجوه أهالي عدن وآثار الدمار المنتشرة الكثير عما مرّت به هذه المدينة منذ انقلاب الحوثيين وحتى اليوم. لكن «أم المساكين» كما يطلق عليها أهلها اليوم، لا يزال أمامها الكثير من التحديات لتجاوزها قبل الوصول إلى مرحلة الاستقرار

عدن أم المساكين

العاصمة المؤقتة تتحدى الصراعات السياسية والمعاناة الاقتصادية

فارس الجلال

تفرض معالم الحرب نفسها في مدينة عدن جنوبي اليمن، على الرغم من توقف المعارك، لتكون بمثابة تذكير دائم بما مرّت به العاصمة المؤقتة. فآثار الرصاص والقذائف والغارات تغطي المباني الحكومية والسكنية في مديريات المدينة الرئيسية؛ في الأماكن العامة كما في الأحياء الشعبية. وبينما تغيب إعادة الإعمار حتى اللحظة، لا تزال طرقات العديد من الأحياء الجديدة، لا سيما في أطراف المدينة، ترابية، إذ لم يتم التركيز على تعبيد الطرقات بقدر ما تم التركيز على بناء المعسكرات التي أنشأها «التحالف العربي» و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، وقبل ذلك الحكومة الشرعية.

وعلى الرغم من اتفاق «المجلس الانتقالي» والشرعية قبل نحو ثلاثة أشهر ودخولهما في حكومة واحدة، وبدء تطبيق اتفاق الرياض الذي رعته السعودية بين الطرفين، إلا أنّ ذلك لم ينعكس بعد على أوضاع المدينة التي تشهد في الآونة الأخيرة احتجاجات متواصلة وتوترات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات، وانهيار العملة الوطنية (الدولار يساوي 250 ريالاً يمنياً)، وانعكاس ذلك ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل كبير، ويترافق ذلك مع انقطاع الرواتب، فضلاً عن انعدام مواد الوقود وارتفاع أسعارها، وعدم القدرة على تغطية احتياجات المدينة من الكهرباء. وما عقّد المشاكل بالنسبة لحكومة المناصفة، عدم التزام التحالف بوعود المساعدة التي قطعها لها بمجرد تنفيذ اتفاق الرياض، وسط مخاوف لدى البعض من انهيار الاتفاق.

ولا ينشغل أبناء المدينة والمقيمون فيها بوباء كورونا، واتخاذ إجراءات وقائية لمنع انتشار الفيروس، على غرار ما يجري في معظم المدن حول العالم، بقدر ما تشغلهم مسألة التعامل مع مشاكلهم الاقتصادية وغياب الكهرباء. ويقول المواطن العدني، سعيد عمر، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ المدينة «تعاني من مشاكل عدة، وكل ما دمرته الحرب لم يتم إصلاحه، سواء في المباني والطرقات أو غيرها. فكل المشاريع التي يُعلن عنها في عدن؛ إن كان من قبل التحالف أو الحكومة، إما وهمية أو ترقيعية لا تُخرج المدينة من مشاكلها، بل هي مشاريع تستخدم لصالح المتصارعين والمتحاربين، ويتم تجاهل وجه عدن الجمالي، ومسألة الخدمات الملحة، وحل مشاكل ناس المدينة وكل الساكنين فيها». ويضيف: «كل مرة نسمع عن بدء إعادة الإعمار، لكن ما زالت أغلب المنازل والمراكز والعقارات التجارية وحتى المدن التي تعرضت للدمار الكامل أو حتى تلك التي تأثرت جزئياً، كما هي من دون حتى التعويض على ملاكها. علماً بأنّ بعض المباني تعرضت لأضرار بسبب الصراع بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، والناس تخاف من أن يزيد استمرار الصراع بين الطرفين، من حجم الضرر والدمار في المدينة». وتجمع العديد من الآراء على أنّ عدن تخوض حالياً مرحلة صعبة، وهي تحاول العبور من أوضاعها المعقدة، التي خلّفها الصراع الذي بدأ بحرب الحوثيين والرئيس الراحل علي عبد الله صالح على المدينة، ثمّ ما تلا ذلك بعد تحريرها، من صراع بين الحكومة الشرعية و«المجلس الانتقالي». ولا يمكن لزائر المدينة بعد انقطاع، أو المقيم فيها، تجاهل ملامحها الجديدة، خصوصاً بعدما خُفّت فيها النقاط الأمنية والعسكرية، وبدأت تختفي من الشارع المليشيات غير المنضبطة، وتنتظم الجوانب الأمنية، والأطقم العسكرية التي تقل حراسها تدريجياً. كما انتشرت شرطة السير والأمن، في ظلّ خطوات حقيقية لتفعيل دور أقسام الشرطة. وتمكنت قوات الأمن من إجبار أصحاب المحلات التجارية والشركات والعقارات على تركيب كاميرات مراقبة، وفقاً لمصادر أمنية. وتقول هذه المصادر لـ«العربي الجديد»، إنّ «نصب الكاميرات في الشوارع والمحلات، ساعد قوات الأمن على ضبط كثير من الاختلالات، وتقليل نسبة الاعتداءات الإرهابية».

> بدء تطبيق اتفاق الرياض لم ينعكس بعد على أوضاع المدينة
>
> مواطن عدني: المشاريع التي يُعلن عنها إما وهمية أو ترقيعية

في موازاة ذلك، تحوّلت عدن إلى مأوى للمنظمات الدولية التي تحظى بحركة واسعة في المدينة. كما انتقل إلى العاصمة المؤقتة أبرز الأطباء الذين كانوا في مناطق الحوثيين، بعدما هربوا إليها مع تحسّن الوضع الأمني فيها، فضلاً عن انتشار الكثير من المستشفيات والجامعات والكليات التي نقلت مقراتها إلى عدن، إلى جانب افتتاح جامعات جديدة. لكن هناك معاناة في قطاع التعليم في المدارس الأساسية والثانوية الحكومية، بسبب قلة هذه المدارس وازدياد عدد الطلاب إلى الضعف، وقلة المعلمين، بسبب وقف التوظيف الحكومي. ولكن في المقابل، انتشرت المدارس الخاصة، التي تعدّ جودة التعليم فيها أعلى من تلك المتاحة في المدارس الحكومية، لكنها أكثر كلفة.

في السياق، يقول مسؤول حكومي في السلطة المحلية في عدن، فضّل عدم ذكر اسمه، إنّ العاصمة المؤقتة «تواجه العديد من المشاكل، ولا سيما في الخدمات وانقطاع الرواتب وغياب الدعم المالي، خصوصاً أنّ الحكومة تعاني هي نفسها من غياب الدعم، بسبب عدم إيفاء التحالف بوعده بدعمها، وهذا أدى إلى انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع الأسعار، وعدم وجود أموال كافية لتغطية الاحتياجات من المواد الغذائية. وفوق هذا، هناك زيادة كبيرة في عدد السكان. فهناك مئات الآلاف من الذين اتخذوا من عدن سكناً جديداً لهم بعد الحرب، في ظلّ التطورات الجارية في البلاد، فضلاً عن النازحين الذين فروا من الحرب من جميع مناطق اليمن بدون استثناء، بمن في ذلك أولئك الذين هربوا من سطوة الحوثيين في مناطق سيطرة الجماعة. بالإضافة إلى وجود المهاجرين الأفارقة، الذين لا يزالون يتوافدون على اليمن، على الرغم من الحرب، على أمل العبور منه إلى السعودية». ويضيف المسؤول لـ«العربي الجديد»: «كما أنّ عدن أصبحت عاصمة، وفيها مقرات الحكومة الرئيسية كالوزارات، والمؤسسات والمنشآت الحكومية الاستراتيجية؛ اقتصادياً وأمنياً وخدمياً، فضلاً عن قدوم رأس المال إليها». ويعتبر أنّ «هذه الظروف ومركزية عدن، عقّدت مشاكل السلطات المحلية، فالخدمات كالكهرباء مثلاً، ووفق الإمكانيات الحالية، لا تستطيع تغطية الزيادة الكبيرة في عدد السكان. كما أنّ هذه الزيادة تثقل كاهل قوات الأمن، التي تحاول إحراز تقدم في تأمين المدينة، وقد حققت بالفعل نجاحاً حتى الآن في ضبط الكثير من الاختلالات الأمنية».

لكن المسؤول نفسه يؤكد أنّ «هناك مشكلة حقيقية مستمرة منذ بدء الحرب، وتتعلق بمسألة جمع إيرادات كاملة لصالح مؤسسات الدولة، وذلك بسبب استمرار قيادات أمنية وعسكرية، وبعض التشكيلات غير المنضبطة في الاستيلاء على هذه الإيرادات، التي تصل إلى مئات الملايين من الريالات يومياً». ويشير إلى أنّ «هناك جهات تدعم هذه القيادات، في حين لم تتحرك الحكومة، مع المجلس الانتقالي الجنوبي، المسيطر ميدانياً، من أجل إجبارها على تسليم الإيرادات إلى البنك المركزي، ووضعها في حساب المدينة لمساعدتها على حل مشاكلها، لا سيما وأنّ عدن لا تزال بدون ميزانية».

في الأثناء، فرض التدهور الاقتصادي في عدن، نفسه على الناس وسلوكها، لا سيما لناحية تعاطيها مع جائحة كورونا، على الرغم من تصاعد عدد المصابين بالفيروس. فالناس لا تعطي أهمية كبيرة للوقاية من الوباء، بقدر تركيزها على الحصول على ما يغطي جزءاً من نفقات لقمة عيشها. وعلى الرغم من أنّ الكثير من الشباب والمواطنين في عدن، وجدوا وظائف ضمن التشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، وكذلك في المنظمات الدولية والمراكز التجارية والفنادق السياحية التي شهدت انتشاراً خلال السنوات الست الماضية، لكن الناس تواجه تداعيات انهيار العملة الوطنية، التي جعلت من عوائد تلك الوظائف بلا قيمة.

في السياق، يقول الناشط السياسي اليمني، نافع العطاغي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الوضع الاقتصادي منذ انقلاب الحوثيين وتدخل التحالف العربي، يتدهور بشكل مستمر وكارثي، فالمنافذ البحرية والموانئ شبه مشلولة، بسبب قيود التحالف وإجراءاته عليها منذ العام 2015. كذلك البلد متوقف عن التصدير، وشركات النفط والغاز، البعض منها متوقف بدون سبب والبعض قلّ إنتاجه. كل ذلك أثّر على الوضع الاقتصادي لليمن بشكل عام، وعلى عدن كعاصمة مؤقتة بشكل خاص، ما انعكس على معيشة الناس، وعدم قدرة الكثير من الطلاب على مواصلة الدراسة، وتعسّر الحصول على وظيفة، وحتى إن حصل المواطن على وظيفة لا تغطي احتياجاته، فالناس تواجه المجاعة». ويشير إلى أنّ «الوعود التي كان يقدمها التحالف والحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي، بعد تطبيق اتفاق الرياض، لتحسين الأوضاع مخيبة للآمال»، موضحاً: «استبشرنا خيراً بعد اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة الجديدة، بإيجاد معالجات لتخفيف الوضع على الناس، لكن خاب الظنّ وازداد الوضع سوءاً، حتى أنّ حكومة المناصفة والتحالف أضافا إلى الأزمات المذكورة، المماطلة في صرف الرواتب الشهرية».

ويظلّ هناك وجهان لعدن؛ الأول يعكس البؤس والمعاناة وآثار الفقر المنتشر في الأحياء والبيوت العشوائية والمهترئة، لا سيما تلك التي تحيط بجبل شمسان، وفي مدن التواهي والقلوعة والمعلا وكريتر في المحافظة، فيما تبنى المدن الجديدة في الجزء الآخر من عدن باتجاه حدودها مع أبين ولحج وتعز، وسط أعمال نهب للأراضي، وهو ما له تداعيات كبيرة على الوضع في عدن بشكل عام. أما الوجه الثاني، فيتمثل ببحث الناس عن وسيلة للخروج من معاناتهم، كاللجوء لبعض وسائل الترفيه المتاحة، وتفاعلهم بشكل كبير مع الفعاليات الفنية التي دائماً ما ينظمها شباب، والمهرجانات والمسرحيات الكوميدية، مع عودة الأنشطة الثقافية في المدينة بشكل تدريجي، إلى جانب اللجوء إلى الملاعب والحدائق الخاصة.

فرض التدهور الاقتصادي في عدن نفسه على الناس وسلوكها (صالح العبيدي/فرانس برس)

سورية

17 عاماً على الانتفاضة الكردية: محطة على طريق الثورة

عماد كركص، سلام حسن

في مثل هذا اليوم قبل 17 عاماً، أنهى النظام السوري الانتفاضة الكردية التي خرجت ضده في العام 2004. تلك الانتفاضة التي كلفت الأكراد في الحسكة عشرات القتلى والجرحى والمعتقلين، وزادت من التضييق عليهم في ما بعد. هذه الانتفاضة تعد واحدة من التجارب السورية المتراكمة للاحتجاج في وجه نظام القمع في سورية، القابض على السلطة منذ أكثر من 50 عاماً، وجميعها أدت إلى طريق الانتفاضة الأكبر، الثورة السورية مطلع 2011، والتي تمر ذكرى اندلاعها العاشرة في مثل هذه الأيام.

ومنذ وصول حافظ الأسد للسلطة بشكل رسمي بانقلاب 1970، وانتخابه مطلع 1971، بعد أن مهد لذلك بتصفية من شاركوه انقلاب عام 1963، الذي سمي بثورة «البعث» وأبعدهم عن المشهد تباعاً حتى الانقلاب الأخير، لم يُستقبل من قبل السوريين كما كان يشتهي. فقويل بإدلب، في أول خطاب له بعد تنصيبه، بالاستهجان، وتعرض لما يشبه الطرد، ثم بدأت الحركات الاحتجاجية على حكمه في كل من حماة ودمشق وإدلب وحلب منذ العام 1974، حتى بدأت حملات الاعتقال المنظمة عام 1976 في إدلب وحلب على سبيل المثال. وبين العامين 1979 و1981، كانت الإضرابات النقابية احتجاجاً على حكم الأسد تعم البلاد، لا سيما العاصمة دمشق، والتي شلت الحركة الاقتصادية في البلاد، وكانت نذير انهيار النظام. حينها قرر الأسد استخدام القوة المفرطة لوأد كل حركات الاحتجاج، فأنهى دور النقابات العمالية والمهنية، وزج إليها بكوادر مرتبطة بحزب «البعث»، وقوى الأفرع الأمنية ووسع من سلطتها وصبغها مع وحدات الجيش المقاتلة بصبغة طائفية من لون واحد.

بالتزامن مع ذلك، كان الأسد الأب، يتحضر لشن حرب داخلية بغية تصفية أي حراك شعبي ضده باستخدام الآلة العسكرية. وكانت تلك الحرب ذات هدفين رئيسيين، الأول وأد كل التحركات الشعبية ضد النظام في مناطق مختلفة، والثاني إرهاب من تسول لهم أنفسهم الاحتجاج أو التمرد عليه في مناطق أخرى. ومع التعتيم الإعلامي، والضوء الأخضر السوفييتي حينها، ارتكب النظام عشرات المجازر خلال تلك الحرب، بدأت بمجزرة جسر الشغور بريف إدلب الغربي عام 1980، ومن ثم مجزرة حي المشارقة في حلب في العام نفسه، ثم وأد تحركات شعبية في مدينتي أريحا ومعرة النعمان جنوب إدلب، ومدينة إدلب ذاتها. وشهد مطلع فبراير/شباط 1982، المجزرة والجريمة الكبرى في حماة، حين اجتاح النظام المدينة واستباحها لأسابيع وسوّى بعض أحيائها بالأرض، وكانت النتيجة أكثر من 30 ألف قتيل، والآلاف من المعتقلين الذين لم يعرف مصير نسبة كبيرة منهم. وبهذه المجزرة، استتب الحكم للأسد الأب، بعد أن أرهب السوريين بالقتل، مستخدماً ذريعة محاربة «الإخوان المسلمين». وبعدها اتجه لتصفية معارضيه الذين زجهم في السجون، فكانت مجزرة سجن تدمر، والعديد من المجازر التي ارتكبت بشكل متقطع، من خلال تنفيذ عمليات الإعدام الميدانية في السجون والمعتقلات، بعد محاكمات ميدانية وشكلية لم تستمر دقائق.

وبعد العام 1985، أحكم الأسد قبضته على البلاد، من خلال الأجهزة الأمنية، التي جاوز عددها 14 جهازاً، نشر لها أفرعاً ومفارز في كل بقعة من الجغرافية السورية. وكان عنوان فترة نهاية الثمانينيات وكل تسعينيات القرن الماضي، الخوف والإرهاب الأمني الذي شهدته البلاد بأسرها، ما جعل التمهيد لإيصال بشار الأسد إلى الحكم يمر بلا صعوبة تذكر بعد موت والده حافظ في العام 2000. في فترة احتضار حافظ الأسد، وقبيل موته بقليل، شهدت السويداء جنوب سورية، انتفاضة في وجه النظام، كلفت المحافظة العديد من أبنائها. ووأد النظام تلك الانتفاضة.

> ارتكب حافظ الأسد عشرات المجازر بغية تصفية أي حراك ضده

وفي شمال سورية، وشمالها الشرقي تحديداً، كان الأكراد ينشطون بحراكهم الخاص. وشهد العام 2003 تنظيم مجموعة من الأكراد السوريين اعتصاماً، شارك فيه 200 طفل من الأكراد المجردين من الجنسية (أجانب الحسكة)، أمام مقرّ اليونيسف في دمشق في 25 يونيو/حزيران 2003، للمطالبة بإعادة الجنسية السورية لهم، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في البلاد حتى يتمكنوا من التعلم بلغتهم الأم. وفي ذلك الاعتصام تعرض سبعة أشخاص للاعتقال، وحكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة، فضلاً عن ملاحقة أخرين.

في 12 مارس/آذار من العام 2004، اندلعت الانتفاضة الكردية في مدينة القامشلي في ريف الحسكة، وخلالها أحرق المتظاهرون الأكراد المكتب المحلي لحزب «البعث العربي الاشتراكي»، الأمر الذي قابله النظام وأجهزته الأمنية ووحدات الجيش، التي أرسلها إلى هناك، بالقمع المفرط، فقتل أكثر من 30 شخصاً من أبناء القامشلي، بينما أصيب أكثر من 200. وبلغت الأحداث ذروتها عندما قام المتظاهرون في القامشلي بإسقاط تمثال حافظ الأسد. تدخل جيش النظام حينها بسرعة، ونشر الآلاف من القوات، مدعومة بالدبابات وهبطت المروحيات في المدينة ومحيطها لاستعادة أجهزة الأمن السيطرة عليها. وأثناء عمليات الدهم، التي تلت تلك الأحداث، اعتقل النظام قرابة 2000 مدني، معظمهم من الأكراد في القامشلي ومحافظة الحسكة.

استخدم النظام آلة العسكرية لإرهاب المواطنين (دليل سليمان/فرانس برس)

الحدث

الحوثيون يستهدفون الرياض

تصعيد يهدد جهود السلام

صعّد الحوثيون هجماتهم بقصف منشآت لأرامكو في الرياض، بالتوازي مع التقدم في مأرب، بما يهدد جهود السلام التي تقودها واشنطن

عدن ـ **العربي الجديد**

ترجم الحوثيون رفضهم لخطة وقف إطلاق النار التي قدّمها المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ بتصعيد كبير في الداخل والخارج، ففي حين كانوا يضغطون ميدانياً محققين تقدّماً في معركة مأرب، شمال البلاد، كانوا يوجّهون ضربة للسعودية باستهداف منشأة تابعة لشركة «أرامكو» في الرياض بطائرات مسيّرة. هذا التصعيد يُتوقع أن ترد عليه الحكومة اليمنية والسعودية بتصعيد المواجهات على الجبهات، أكان في مأرب أم في تعز، أو من خلال تكثيف الضربات الجوية للتحالف، بما يزيد من الضغوط على الجهود الدبلوماسية لحل الصراع المتواصل منذ نحو 7 سنوات.

وأعلن الحوثيون، أمس، قصف منشأة تابعة لشركة «أرامكو» السعودية للنفط في الرياض، في هجوم بست طائرات مسيّرة مسلحة. وقالت الجماعة، في بيان نشرته وكالة «سبأ» التابعة لها: «نفذت قواتنا المسلحة، فجر اليوم، عملية بست طائرات مسيّرة استهدفت شركة أرامكو... وقد أصابت أهدافها بدقة عالية». ولم تذكر تفاصيل عن الأهداف التي قالت إنها قُصفت. وأضافت أن العمليات ضد السعودية ستستمر وستتصاعد طالما استمرت الاعتداءات السعودية على اليمن. وجددت الدعوة لكافة الشركات الأجنبية والمواطنين للابتعاد عن الأهداف العسكرية والحيوية كونها أصبحت أهدافاً مشروعة، وقد بطاولها الاستهداف في أي لحظة، وفق قولها.

من جهتها، نقلت وكالة الأنباء السعودية (واس)، عن مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية، أنه عند الساعة السادسة وخمس دقائق من صباح أمس، تعرضت مصفاة تكرير البترول في الرياض لاعتداء بطائرات مسيّرة، معلناً أنه نجم عن الهجوم حريق تمت السيطرة عليه، ولم تترتب على الاعتداء إصابات أو وفيات، كما لم تتأثر إمدادات البترول ومشتقاته. وأكدت السعودية، بحسب المصدر، أن «الأعمال الإرهابية والتخريبية التي تكرر ارتكابها ضد المنشآت الحيوية والأعيان المدنية، والتي كانت آخرها محاولة استهداف مصفاة رأس تنورة والحي السكني التابع لأرامكو السعودية في الظهران، لا تستهدف المملكة وحدها، وإنما تستهدف، بشكلٍ أوسع، أمن واستقرار إمدادات الطاقة في العالم، والاقتصاد العالمي كذلك». وجددت دعوة دول العالم ومنظماته للوقوف ضد هذه الاعتداءات الإرهابية والتخريبية، والتصدي لجميع الجهات التي تنفذها أو تدعمها.

بالتوازي مع ذلك، كان الحوثيون يحققون تقدماً ميدانياً باتجاه مدينة مأرب بعد سيطرتهم على جبل هيلان الاستراتيجي عقب ساعات من القتال مع القوات الحكومية. وقال مصدر عسكري حكومي لوكالة «فرانس برس»، إن الحوثيين «سيطروا على جبل هيلان المطل على مأرب بعد معارك خلّفت عشرات القتلى والجرحى من الطرفين». وذكر مصدر يمني للوكالة أن سقوط جبل هيلان يشكل «تهديداً لجبهات الدفاع الأولى عن مأرب»، موضحاً أن الحوثيين «تمكنوا من قطع خطوط إمداد بعض الجبهات وباتوا يسيطرون نارياً على جبهة المشجح، شمال غربي مأرب». وحذر المسؤول من أن مدينة مأرب «بعد سقوط جبل هيلان باتت في خطر»، مشيراً إلى أنه أعلى مرتفع يطل على المدينة. وقال مسؤول آخر للوكالة إن قوات التحالف بقيادة السعودية شنّت عشر غارات جوية على مواقع تابعة للحوثيين بعد ذلك. وأكد الحوثيون عبر قناة «المسيرة» المتحدثة باسمهم، وقوع غارات جوية في مأرب.

> استهدف الحوثيون منشأة لـ«أرامكو» بست طائرات مسيّرة
>
> سيطر الحوثيون على جبل هيلان المطل على مدينة مأرب

يأتي هذا التطور بعدما كان مجلس الأمن الدولي قد دان في بيان، مساء الخميس، «التصعيد» في المواجهات المسلحة حول مأرب، محذراً من تفاقم المأساة الإنسانية في اليمن. وقال المجلس إن معركة مأرب «تعرّض مليون نازح داخلياً لخطر كبير وتهدد جهود التوصل إلى حلّ سياسي، في وقت يتحد المجتمع الدولي بشكل متزايد لإنهاء النزاع». وشدد على «ضرورة وقف التصعيد» من كل الأطراف، ودعا خصوصاً الحوثيين إلى وقف أعمالهم العسكرية في مأرب. ودان المجلس في البيان نفسه، استهداف الحوثيين للأراضي السعودية.

هذا التصعيد يطرح تساؤلات كثيرة حول فرص نجاح الخطة التي قدمها المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ لوقف إطلاق النار في البلاد. وبعدما كان كبير المفاوضين الحوثيين محمد عبد السلام قد رفض الخطة في وقت سابق، أعلن في تصريح لوكالة «رويترز»، أمس، أن الحوثيين يعتقدون أن الخطة يجب أن تذهب أبعد من وقف إطلاق النار، قائلاً «ناقشنا كل المقترحات وقدمنا بدائل. نواصل الحديث».

لكن متحدثاً باسم وزارة الخارجية الأميركية قال للوكالة إن ليندركينغ قدّم اقتراحاً عادلاً لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد، مع عناصر من شأنها أن تعالج على الفور الوضع الإنساني المزري في اليمن. وأضاف: «يجب على الحوثيين إظهار استعدادهم للالتزام بوقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلاد والدخول في مفاوضات».

في السياق، نقلت «رويترز» عن ثلاثة مصادر مشاركة في المحادثات، أن نقطة الخلاف الرئيسية هي مطالبة الحوثيين للتحالف برفع الحصار قبل الاتفاق على أي هدنة. وقال مسؤول سعودي طلب عدم نشر اسمه، للوكالة: «أعتقد أن التصعيد العسكري في مأرب وأماكن أخرى يظهر أن إيران تريد الضغط على الولايات المتحدة بشكل غير مباشر بشأن الملف النووي، ولا أرى سبباً آخر لذلك».

يتكبد الحوثيون خسائر كبيرة في هجومهم على مأرب (محمد حويس/فرانس برس)

متابعة

مشاريع نووية إيرانية جديدة... وانتقاد للوكالة الذرية

كشفت إيران أن العقوبات الأميركية والضغوط الاقتصادية أدت إلى مشاكل مالية في استكمال المشاريع النووية

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

شنّت إيران هجوماً على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معتبرة أنها تتأثر بالضغوط السياسية للدول، كاشفة عن مشاريع نووية جديدة، فيما ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن الاحتلال ضرب عشرات ناقلات النفط الإيراني خلال العامين ونصف العام الماضيين. ومع اقتراب العام الفارسي الجديد، غداً الأحد، قدم المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، أمس الجمعة، إيجازاً عن نشاطات المنظمة خلال العام الذي شارف على الانتهاء، مشيراً إلى الخطوات النووية التي اتخذتها بلاده، في مقدّمها رفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة، مع الحديث عن مشاريع نووية جديدة خلال الفترة المقبلة وتأثرها بالعقوبات الأميركية.

وقال كمالوندي، في مقابلة مع وكالة «إيسنا» الإيرانية، إن المنظمة الإيرانية تعمل على إنشاء مفاعلات جديدة، مشيراً إلى مفاعلين نوويين آخرين في بوشهر جنوبي إيران، ومضيفاً أنه تم وضع الخرسانات للمفاعل الثاني والعمل جار لبناء الأساسات. وأوضح أن طهران ستبدأ عملية وضع الخرسانات لبناء مفاعل ثالث، غير أنه كشف أنها تواجه مشاكل مالية في استكمال هذه المشاريع النووية، ليعرب عن أمله في ألا يحدث تأخير في توفير التمويل لها. وأشار إلى تأثير العقوبات الأميركية والضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها إيران على المشاريع النووية، قائلاً إنه «لا يمكننا كتمان أن البلاد تخضع للعقوبات والموارد التي خصصتها الحكومة لمنظمة الطاقة الذرية لم يتم دفعها كما ينبغي». وأعلن أن إيران ستختبر أنظمة التبريد في مفاعل آراك النووي تمهيداً لتشغيله بشكل كامل هذا العام. وقال «بمعنى آخر، حققنا تقدماً في العمل بقطاعات الوقود والتخزين وغيرها».

أما عن التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي انخفض بعد وقف طهران خلال الشهر الماضي العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة على برنامجها النووي بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، فقد عبّر كمالوندي عن عدم رضا بلاده عن سياسات الوكالة الدولية، متهماً إياها بالانحياز. وأوضح «أننا غير راضين» عن ممارسات الوكالة، معتبراً أنها «يجب أن تكون مؤسسة فنية، لكنها تتأثر بالضغوط السياسية للدول وعندما يُطرح موضوع في مجلس المحافظين فالتوجهات السياسية هي التي تقود العملية ومسارها». وانتقد «تسريب المعلومات عن الأنشطة النووية» الإيرانية في تقارير الوكالة الدولية، داعياً إياها إلى إعادة النظر في سلوكها و«العمل بمهنية واستقلالية أكثر». وعزا المتحدث تأخر الولايات المتحدة في العودة إلى الاتفاق النووي إلى «نزعتها الاستكبارية»، متهماً الحزبين الجمهوري والديمقراطي بـ«السعي للسيطرة على العالم». وتابع أن «أميركا ستخسر أكثر إذا تأخرت في العودة إلى الاتفاق النووي».

من جهة ثانية، بحث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، في إسطنبول، «العلاقات الثنائية وسورية ومكافحة الإرهاب وأفغانستان». وأفادت الخارجية الإيرانية بأنهما ناقشا «سبل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين».

مقابل ذلك، ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الجمعة، أنه وفقاً لفحص قامت هي بإجرائه، إثر تقرير صحيفة «وول ستريت جورنال» بشأن استهداف إسرائيل 12 ناقلة نفط إيرانية، فإن الاحتلال استهدف في الواقع أكثر من ذلك بكثير خلال العامين ونصف العام الأخيرين، وأنه ضرب عشرات ناقلات النفط الإيرانية في سياق الحرب الاقتصادية على طهران. وأوضحت الصحيفة: «يبدو أنه وقعت عشرات الهجمات الإسرائيلية التي نجحت في تشويش حركة عشرات السفن، وألحقت بالإيرانيين ضرراً اقتصادياً متراكماً يقدر بمليارات الدولارات». ووفقاً للصحيفة فإن حمولة كل سفينة تصل إلى مليون برميل أو أكثر، يمكن أن يصل ثمنها، تبعاً لتردد أسعار النفط، إلى 50 مليون دولار لكل حمولة، وتبدأ حركة هذه السفن في موانئ إيران وتمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس ومنها إلى البحر المتوسط. وكانت هناك حالات تم فيها إرسال شحنات النفط عبر مسارات بحرية أطول، من خلال الالتفاف حول أفريقيا ثم عبر جبل طارق، ثم تتجه شرقاً لاجتياز المتوسط وصولاً إلى شواطئ سورية بهدف تفادي ضربها في البحر الأحمر. وبحسب التقرير، فإن أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية أيضاً رصدت هذا المسار الذي حاولت إيران من خلاله الالتفاف على العقوبات الدولية منذ عام 2018، ومواصلة بيع النفط وتمويل «حزب الله»، إذ تم نقل المال إلى الحزب عبر رجال أعمال سوريين مقابل نقل النفط الإيراني إلى النظام في سورية.

> «هآرتس»: إسرائيل ضربت عشرات ناقلات النفط الإيراني

شرق غرب

تركيا: توقيف العشرات من «الشعوب الديمقراطي»

أوقفت الشرطة التركية، أمس الجمعة، العشرات من قادة حزب «الشعوب الديمقراطي»، أبرز الأحزاب الموالية للأكراد والمهدد بحظر نشاطه قضائياً. وذكرت وسائل إعلام تركية أنه أوقف عشرة من قادة الحزب في أنقرة، وعشرة في إسطنبول، و15 في أضنة، و11 في قوجه إيلي وأسكي شهير. وأكد الحزب توقيف 36 من كوادره.
(فرانس برس)

أردوغان: نتطلع لموقف إيجابي من القمة الأوروبية

أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، عن تطلعه إلى فتح الطريق أمام إنجازات ملموسة خلال قمة الاتحاد الأوروبي المزمع عقدها في 25 و26 مارس/ آذار الحالي. وذكرت الرئاسة التركية، في بيان، أن أردوغان أكد، خلال اجتماع مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، عبر الفيديو، أن بلاده تدعم الاستقرار والتعاون في بحري إيجه والمتوسط، «رغم انتهاكات واستفزازات اليونان وقبرص».
(الأناضول)

الأمم المتحدة قلقة من هجمات «القوات الديمقراطية» بالكونغو

أعلنت الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أن حركة «القوات الديمقراطية المتحالفة» تسببت بمقتل نحو 200 شخص وتشريد 40 ألفاً خلال العام الحالي في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال المتحدث باسم المفوضية باربار بالوش، في مؤتمر صحافي في جنيف، إن المنظمة الدولية تشعر بالقلق من تزايد الهجمات. وتتألف «القوات الديمقراطية المتحالفة» من متمردين أوغنديين تمركزوا في شرق الكونغو الديمقراطية منذ 1995.
(فرانس برس)

تايوان: الصين تعزّز قدراتها لمهاجمتنا

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية، أمس الجمعة، أن الصين تعزّز قدرتها لمهاجمة وحصار تايوان، وأنها تنشر صواريخ بعيدة المدى لمنع القوات الأجنبية من تقديم المساعدة في حال الحرب، وتشنّ حرباً نفسية لتقويض الثقة بالجيش. وحذرت، في تقرير، من أن الصين تنشر تكتيكات حربية في «المنطقة الرمادية» لإخضاع الجزيرة. واعتبرت أن بمقدور الصين أن تغلق بشكل جزئي موانئ تايوان الرئيسية وممراتها البحرية، بينما

يهدف نشرها للصواريخ بعيدة المدى إلى منع القوات الأجنبية من تقديم الدعم لتايوان.
(رويترز)

بلغاريا تفكك شبكة «تجسس» لحساب روسيا

أعلنت بلغاريا، أمس الجمعة، توقيف ستة أشخاص يُشتبه في أنهم يتجسسون لحساب روسيا، بينهم مسؤولون في وزارة الدفاع. وقالت متحدثة باسم النيابة العامة، في صوفيا، إن موظفي الدولة هؤلاء متّهمون بتقديم معلومات سرّية لرئيس الشبكة وهو عنصر سابق في أجهزة الاستخبارات، كانت زوجته التي تحمل الجنسيتين الروسية والبلغارية «تلعب دور الوسيط» مع موسكو.
(فرانس برس)

الحدث

سادت النبرة الحادة والتحدي المتبادل اجتماعاً دبلوماسياً صينياً - أميركياً رفيع المستوى عقد في الأسكا، وسط محاولة الطرف الأميركي التركيز على الاختلافات في «القيم والمبادئ» بين بلاده والصين، مع استمرار المواجهة «الباردة» المتصاعدة

تواصل إدارة بايدن سياسة الحزم تجاه الصين (Getty)

مواجهة صينية أميركية

تبادل اتهامات واختلافات جوهرية تزيد التوتر

اختتم أمس الجمعة، في مدينة أنكوراج في الأسكا، اجتماع أميركي - صيني، رفيع المستوى، هو الأول من نوعه منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، واستمر يومين، وبدأه المجتمعون من كلا الطرفين بتبادل الملاحظات الحادة، معربين عن المخاوف التي تعكس نظرة كلّ من الدولتين إلى التحديات القوية والتنافسية الشديدة التي تخيم على علاقاتهما، بالإضافة إلى الاختلاف العميق في وجهات النظر. وبهذا الاجتماع، يكون بايدن فعلياً قد أطلق عجلة العمل وفريقه على الملفات الخارجية، بعدما هدأت في الداخل الأميركي حمى تداعيات فيروس كورونا. ومن دون شك، فإن الصين تتربع على رأس أولويات الأجندة الأميركية الخارجية، وهو ما بدأه الرئيس الأسبق باراك أوباما، وأكمله دونالد ترامب بشنّه حرباً تجارية ضروساً على العملاق الصيني. وكان فريق بايدن قد أكد أن نهجه سيكون مختلفاً في التعامل مع الصين عن سلفه، فيما تبقى المصطلحات الهجومية التي استخدمها وزير الخارجية أنتوني بلينكن في اجتماع الاسكا، من «عدّة الشغل».

وكان بايدن قد شنّ هجوماً عنيفاً أخيراً على نظيره الروسي فلاديمير بوتين، خارجاً عن لغة الدبلوماسية، وواصفاً الأخير بـ«القاتل» في مقابلة مع شبكة «أي بي سي» بثت الأربعاء الماضي. وبالإضافة إلى أن روسيا تعتبر «العدو» التاريخي للولايات المتحدة، فإن إدارة بايدن تسعى للضغط عليها أيضاً لفكّ تحالفها الوثيق مع بكين. هذه الضغوط، تعيد التذكير بالنصائح التي وجهّها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، لترامب، والتي تقوم على التعامل مع روسيا لاحتواء الصين، في انقلاب عن سيناريو آواخر ستينيات القرن الماضي، والتقارب بين واشنطن وبكين لمواجهة الاتحاد السوفييتي. أياً يكن، فإن التجارة والأمن، لطالما كانت من ضمن العوامل التي أججت التوتر بين الصين والولايات المتحدة، خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. هذان العاملان يزدادان اليوم حدّة، مع السياسة الهجومية التي تنتهجها الصين في البحر الجنوبي، بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية الشرسة، وملف حقوق الإنسان. وفيما تجعل إدارة بايدن من منطقة المحيطين الهادئ والهندي قضية واحدة، في إطار المنافسة الاستراتيجية مع الصين، وهو ما واكبتها فيه بريطانيا أخيراً، يبدو الاجتماع استكشافاً لطبيعة العلاقات بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، والتي من دون شك ستكون حافلة بالتوترات المتصاعدة، والإجراءات المتبادلة، ضمن إطار «الحرب الباردة» الجديدة، والتي لا تزال دون خطّ المواجهة المباشرة.

وانطلق اجتماع الاسكا الخميس، والذي جمع وزير الخارجية الأميركي ومستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، بـوزير الخارجية الصيني وانغ يي، والمسؤول الدبلوماسي الأعلى في الحزب الشيوعي الصيني، يانغ جيشي، وسط أجواء متوترة، سرعان ما انعكست في تبادل العبارات الحادة بين الطرفين. واتهم بلينكن الصين بـ«الغوغائية»، والتركيز على القيام بـ«استعراض بدلاً من النقاشات الجوهرية»، وذلك في افتتاح الاجتماع، فيما انتقد مسؤول أميركي كبير كان حاضراً، جيشي لـ«انتهاكه البروتوكول فوراً» ببيان افتتاحي طويل بدلاً من خطاب قصير مدتهُ دقيقتان متفق عليه مسبقاً، بحسب «فرانس برس».

وفي كلمته الافتتاحية، قال بلينكن إن تصرفات الصين «تهدد النظام القائم على القواعد والذي يضمن الاستقرار العالمي»، مضيفاً أن فريقه سيناقش «المخاوف الأميركية العميقة بشأن تصرفات الصين في إقليم شينجيانغ»، حيث تتهم واشنطن بكين بارتكاب إبادة جماعية ضد مسلمي الأويغور، وكذلك في «هونغ كونغ وتايوان»، فضلاً عن «الهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة والإكراه الاقتصادي ضد حلفائنا». وأضاف بلينكن أن «كل من هذه التصرفات تهدد النظام القائم على قواعد تضمن الاستقرار العالمي، لذا لا يتعلق الأمر فقط بمسائل داخلية، ونشعر بمسؤولية التطرق إليها». وشدّد على أن إدارة بايدن «متحدة مع حلفائها في مقاومة استبداد الصين المتزايد ومطامحها في الداخل والخارج». من جهته، ضخّم مستشار الأمن القومي جيك سوليفان الانتقادات، قائلاً إن الصين شنّت «هجوماً على القيم الأساسية». ولافتاً إلى أن بلاده لا تسعى إلى «نزاع» مع بكين، لكنها «منفتحة على منافسة شرسة»، أضاف «سنكافح في سبيل مبادئنا وشعبنا وأصدقائنا».

وعلى المقلب الصيني، شدّد جيشي على «معارضة الصين بشدة التدخل الأميركي في شؤونها». وقال المسؤول الصيني «سنتخذ إجراءات حازمة للرد»، معتبراً أن «ما يتعين القيام به هو التخلي عن عقلية الحرب الباردة»، ومؤكداً أنه لا يريد «لا مواجهة ولا صراعاً». ووجه جيشي اللوم للولايات المتحدة لرغبتها في «فرض ديمقراطيتها على بقية العالم، فيما تعاني هي نفسها من السخط الداخلي». كذلك اعترض على ما قال إنه «تعالي» من بلينكن وسوليفان ومسؤولين أميركيين آخرين. وردّ بلينكن قائلاً إن «ما أسمعه مختلف تماماً عما تصفونه. أسمع ارتياحاً عميقاً لعودة الولايات المتحدة إلى جانب حلفائنا، لكنني أسمع أيضاً مخاوف عميقة بشأن إجراءات معينة لحكومتكم». أما وزير الخارجية الصيني وانغ يي، فاستنكر العقوبات الأميركية الأخيرة التي أعلنت عشية الاجتماع، رداً على ممارسات الصين في هونغ كونغ، معتبراً أنها «ليست هذه هي الطريقة التي ترحبون بها بضيوفكم»، كما ذكر قائمة شكاوى صينية من الولايات المتحدة، متهماً واشنطن بـ«النفاق» لانتقادها بكين بشأن حقوق الإنسان.

وكانت التوقعات عشية الاجتماع لدى الطرفين حول إمكانية حدوث اختراق محدودة. وقبل اجتماع الاسكا، كان البلدان الخصمان قد عقدا اخر اجتماع بينهما في عهد ترامب، في يونيو/ حزيران الماضي، لكنه لم ينجح في تبديد الخلافات. ويبدو أن بايدن سيواصل سياسة الحزم تجاه الصين التي اعتمدها سلفه، لكن فريقه يؤكد أنه يريد أن يكون منهجياً أكثر «للتعاون» في مواجهة التحديات المشتركة، وهي الاحتباس الحراري والوباء وحظر انتشار الأسلحة، خصوصاً من أجل كسب معركة المنافسة الاستراتيجية مع الصين التي تعتبر «أكبر تحد جيوسياسي في القرن الـ21». كذلك أكد أنه سيعتمد في ذلك على التحالفات الأميركية الدولية.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

قضايا خلافية

بالإضافة إلى قضايا تايوان وهونغ كونغ وأقليم شينجيانغ، عددت إدارة بايدن سلسلة طويلة من الخلافات مع بكين، أهمها عسكرة بحر الصين الجنوبي والضغوط الاقتصادية والممارسات التجارية غير المبررة وسرقة الملكية الفكرية، فضلاً عن عدم اعتماد الشفافية حول منشأ كورونا.

اشتكى الوفد الصيني من «تعالي» بلينكن وسوليفان

إضاءة

بيرنز مديراً للاستخبارات الأميركية: بكين أولوية

وضع مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز هدفاً رئيسياً على الوكالة مواجهته، وهو الصين، التي تعمل على توسيع نطاق نفوذها

واشنطن ـ **العربي الجديد**

سيقود وليام بيرنز، بعد تثبيت مجلس الشيوخ له في منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة (سي آي إيه)، الوكالة في لحظة مهمة من تاريخ البلاد، حيث ارتفع التّوتر كثيراً مع روسيا، التي عمل سفيراً لبلاده فيها، بالإضافة إلى مواجهة الصين، التي وصفها بيرنز بأنها «عدو استبدادي هائل». وحاز بيرنز، أمس الأول، على إجماع أعضاء مجلس الشيوخ، في لحظة نادرة في الكونغرس المنقسم بشدّة بين الجمهوريين والديمقراطيين. وجاءت الموافقة، بالتصويت الصوتي، بعد فترة وجيزة من رفع السيناتور الجمهوري تيد كروز التعليق الذي كان قد وضعه على الترشيح، بسبب عدم وضع عقوبات على الشركات العاملة في مشروع «نورد ستريم 2» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أعلن، أمس الأول، أن «أي كيان منخرط في خط الأنابيب نورد ستريم 2 إنما يعرض نفسه لخطر العقوبات الأميركية، وعليهم أن يتوقفوا فوراً عن العمل بخط الأنابيب».

وكان بيرنز دبلوماسيّاً على مدى 33 سنة. وحتى ترشيحه من قبل الرئيس الأميركي جو بايدن في يناير/كانون الثاني الماضي، كان بيرنز رئيساً لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وهو يتمتّع بخبرة عميقة في شؤون الأمن والاستخبارات، بعدما أمضى أكثر من ثلاثة عقود في السلك الخارجي للولايات المتحدة، بما في ذلك فترة عمله سفيراً في روسيا من 2005 إلى 2008. وكان مجلس الشيوخ قد أقر من قبل ترشيحه خمس مرات سفيراً لدى الأردن وروسيا وثلاث مرات لمناصب رفيعة بوزارة الخارجية.

وسيكون بيرنز أوّل دبلوماسي مخضرم يُدير وكالة الاستخبارات الأميركية، والتي يعمل فيها 21 ألف شخص. فهو ليس سياسيّاً ولا عسكريّاً ولا شخصاً من أوساط الاستخبارات على غرار ما كان كثير من أسلافه. ويخلف بيرنز، جينا هاسبيل، مديرة الوكالة منذ العام 2018، التي خلفت بدورها مايك بومبيو الذي رأس الوكالة في 2017 قبل أن يُعيّنه الرئيس السابق دونالد ترامب وزيراً للخارجيّة.

وإبّان عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، وقف بيرنز خلف التقارب مع إيران عبر إجراء مفاوضات سرّية في 2011 و2012 في سلطنة عمان، في ظلّ انعدام العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولتين. ومهدت تلك المفاوضات للمحادثات الرسميّة بين إيران والدول الستّ الكبرى، وهي الولايات المتحدة والصين وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والتي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي في العام 2015. واعتبر بيرنز، خلال مؤتمر في أكتوبر/تشرين الأوّل الماضي سبق الانتخابات الأميركيّة، أنّ «استراتيجيّة الضغط الأقصى من جانب إدارة ترامب كانت غير عقلانيّة إلى حدّ بعيد»، مشيداً بالموقف «المنطقي» لبايدن الذي كان لا يزال آنذاك مرشّحاً للانتخابات الرئاسية.

وأثناء جلسة الاستماع في لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ، في فبراير/ شباط الماضي، حدد بيرنز أربع قضايا تمثل أولويات عمله في حالة حصوله على تأييد المجلس، وهي «الشعب والشراكة والصين والتكنولوجيا». ووصف الصين بأنها «عدو استبدادي هائل» يعزز قدرته على سرقة حقوق الملكية الفكرية ويقمع شعبه ويعمل على توسيع نطاق وجوده ونفوذه في الولايات المتحدة. وقال إنّ «جعل الصين خارج المنافسة سيكون أساسيّاً لأمننا القومي في العقود المقبلة. سيتطلّب ذلك استراتيجيّة طويلة الأجل وواضحة وبمشاركة الحزبين، مدعومة بالتجديد في الداخل وبالاستخبارات القويّة». واعتبر أن روسيا، وعلى الرغم من تراجع قوتها العالمية في بعض النواحي، لا تزال تشكل تهديداً مدمراً وقوياً. كما اعتبر أن إيران وكوريا الشمالية تمثلان تهديداً لبلاده.

وكان بيرنز التحق بوزارة الخارجية الأميركية في 1982. وقبل أن يصبح سفيراً لدى روسيا في 2005، شغل منصب كبير المساعدين مع وليام كريستوفر ومادلين أولبرايت. وكان مستشاراً خاصاً ومقرباً من كريستوفر وأولبرايت وكولن باول وكوندوليزا رايس، وهيلاري كلينتون وجون كيري. وفي 2019 أصدر كتاب «القناة الخلفية» يدعو فيه إلى تجديد الدبلوماسية الأميركية. من جهة ثانية، وفي تصويت جاءت نتائجه متقاربة، ثبّت أعضاء مجلس الشيوخ أيضاً، بتأييد 50 صوتاً ومعارضة 49، كرّافييه بيسيرا في منصب وزير الصحّة في إدارة بايدن. وهو أوّل شخص من أصل لاتيني يشغل هذا المنصب الرئيسي في خضمّ جائحة كورونا. لكنّ الجمهوريّين ينددون بافتقاره إلى الخبرة الطبّية، ويعتبرونه تقدّمياً إلى حدّ كبير.

حاز بيرنز على إجماع أعضاء مجلس الشيوخ (كوم وليامز/فرانس برس)

سيكون بيرنز أول دبلوماسي يدير وكالة الاستخبارات

تقرير

يتسارع الحراك الدولي لحلّ المعضلة الأفغانية، فيما تتحضر الحكومة في كابول لموجة عنف مع بداية فصل الربيع، وسط عدم التوافق بعد على أي صيغة نهائية للحل مع حركة «طالبان»

كابول تتحضر لهجمات الربيع

ترحيب ببيان موسكو وبايدن يبحث تأجيل الانسحاب

كابول ـ **العربي الجديد**

رحّبت الحكومة الأفغانية أمس الجمعة، بالبيان المشترك الذي أصدرته الدول المشاركة في مؤتمر موسكو الذي عقد أول من أمس حول السلام الأفغاني، وهي روسيا والصين وباكستان والولايات المتحدة، مثنية على رفض هذه الدول لإقامة حركة «طالبان» إمارة إسلامية، وحثّها الحركة على وقف العنف. وفيما تنتظر المسألة الأفغانية لقاءً دولياً آخر، في تركيا، في إبريل/نيسان، لبحث رؤية إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للسلام في هذا البلد، أجرى الرئيس الأفغاني أشرف غني، سلسلة تغييرات في وزارة الداخلية، وسلّم قائد الجيش الجنرال ياسين ضياء، مهام وزارة الدفاع «مؤقتاً»، ووسط عدم التزام «طالبان» بوقف العنف، لا سيما مع بداية فصل الربيع. وسط ذلك، ذكرت وسائل إعلام أميركية، أمس، أن بايدن بحث قرار تأجيل سحب جميع القوات الأميركية من أفغانستان، وفق ما نص اتفاق أبرم الماضي بين «طالبان» وإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، على أن يحصل الانسحاب في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وهو ما قد يريح كابول، ويمنحها بعض الوقت، إلى حين اتضاح إمكانية التوصل إلى خريطة طريق واضحة للسلام.

ونقلت وكالات إعلام روسية، أمس، عن رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية في أفغانستان، عبد الله عبد الله، قوله إن الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» اتفقتا على تسريع محادثات السلام بينهما، وذلك في اجتماع عقد في موسكو عقب انتهاء المؤتمر الدولي في العاصمة الروسية بشأن عملية السلام، لكنه أشار إلى أن الجانبين لم يناقشا أي قضايا معينة خلال الاجتماع الذي عقد أمس.

وكانت الولايات المتحدة وروسيا والصين وباكستان قد دعت الطرفين المتناحرين في أفغانستان، في بيان مشترك في ختام المؤتمر، للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف العنف، كما حثّت «طالبان» على عدم شنّ أي هجمات في فصلي الربيع والصيف المقبلين. وسعى المؤتمر إلى إحياء المفاوضات التي أجريت في العاصمة القطرية الدوحة بين الحكومة الأفغانية و«طالبان»، والتي تعثرت إلى حدّ كبير بسبب اتهامات الحكومة للحركة بعدم وقف العنف. وأمس الجمعة، رحّبت وزارة الخارجية الأفغانية بالبيان، وتحديداً حول ما أكدته الدول المشاركة لجهة عدم قبولها بتأسيس «إمارة طالبان» الإسلامية في أفغانستان، وحثّها الحركة على الامتناع عن إعلان هجمات الربيع. وقالت الوزارة في بيان: «إننا نرحب بما جاء في البيان الختامي لاجتماع موسكو، والذي صرّح بأن الترويكا الموسعة لا تقبل تأسيس إمارة طالبان في أفغانستان، معلنة عن تأييدها عن الحكومة الديمقراطية، مع حثّها الحركة على الامتناع عن عمليات الربيع». وكان رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان» الملا عبد الغني برادر، قد دعا في هذا الشأن قبيل المؤتمر، إلى «ترك الأفغان يقررون مصيرهم». كما شدّدت الحركة على ضرورة أن «يأخذ العالم في الاعتبار القيم الإسلامية والاستقلال والمصالح الوطنية للشعب الأفغاني».

بالتزامن مع ذلك، أقدم الرئيس الأفغاني أشرف غني، أمس، على إقالة وزير الداخلية مسعود أندرابي، على خلفية فشله في ضبط الوضع الأمني في البلاد، موكلاً إلى قائد الجيش، الجنرال يسين ضياء، مهام وزير الدفاع، بسبب الوضع الصحي لوزير الدفاع أسد الله خالد. وقال مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني، في بيان، إن غني أصدر قراراً بتعيين حيات الله حيات، حاكم إقليم قندهار السابق، وزيراً للداخلية مكان أندرابي، على أن يتولى الجنرال أيوب سالنغي، منصب نائب وزير الداخلية. وبحسب مصدر في الحكومة الأفغانية تحدث لـ«العربي الجديد»، فقد عيّن غني النائب السابق لوزير الداخلية، الجنرال خوشحال سادات، نائباً لرئيس الاستخبارات، أحمد ضياء سراج. وأوضح بيان مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني أن هذا القرار جاء لـ«تحسين الوضع الأمني السائد في البلاد»، على أن يتولى قائد الجيش مهام وزير الدفاع لحين عودة الوزير أسد الله خالد إلى عمله. إلى ذلك، يبحث الرئيس الأميركي جو بايدن، خيار إبقاء قواته في أفغانستان حتى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بدلاً من سحبها بحلول مايو/ أيار، وهو الموعد النهائي المحدد في اتفاق الدوحة بين واشنطن و«طالبان»، والذي أبرم في شهر فبراير/شباط 2020. ونقلت شبكة «سي بي أس نيوز»، عن مصدرين مطلعين، لم تسمهما، قولهما إن بايدن «عارض جهود وزارة الدفاع لإبقاء القوات الأميركية في أفغانستان إلى ما بعد الأول من مايو، خلال المناقشات الأخيرة مع أعضاء فريقه للأمن القومي، ولكن تم إقناعه لبحث التمديد لمدة 6 أشهر». وذكرت الشبكة أن «بايدن يريد الانسحاب، ولكن قادة البنتاغون يطرحون القضية من جهة أن «طالبان» لا تلتزم بالاتفاقية من طرفها، محذرين الرئيس من عدم قدرتهم على ضمان ما ستفعله الحركة في حال تم سحب جميع القوات. وأوضحت الشبكة أن الجيش الأميركي قدّم للرئيس خيارات عدة، بما في ذلك سحب القوات بحلول الأول من مايو، أو بالقرب من هذا التاريخ، أو الإبقاء على القوات في أفغانستان إلى أجل غير مسمى، أو إبقاء القوات لفترة يحددها بايدن، والتي يمكن أن تشمل تمديدا لمدة 6 أشهر. وأكد أحد المصادر أن «القرار بيد الرئيس بايدن». كما أشارت الشبكة إلى أن المداولات لا تزال جارية، ولم تتخذ الإدارة أي قرار بعد.

وكان الرئيس الأميركي قد أكد في مقابلة مع شبكة «أي بي سي»، بثت الأربعاء الماضي، أنه يبحث موعد انسحاب قواته من أفغانستان، مقرّاً بأن الانسحاب الكامل بحلول مايو سيكون «صعباً»، وأوضح بايدن أنه «بصدد اتخاذ قرار بموعد لذلك». وبالتزامن مع ذلك، نقلت قناة «طلوع» الأفغانية أمس عن متحدث باسم «طالبان»، لم تسمه، قوله إن استمرار وجود القوات الأميركية في أفغانستان «يتعارض مع اتفاق الدوحة»، محذراً من أن انتهاك الاتفاق «ستكون له عواقب غير سارة».

من جهتها، أعلنت الخارجية التركية، أن الهدف الأساسي لأنقرة في ما يتعلق بأفغانستان، هو وقف إراقة الدماء والتوصل إلى سلام عادل ودائم. وقال مدير قسم جنوب آسيا في الوزارة، رضا هاكان تكين، إن مفاوضات السلام الأفغانية التي استضافتها موسكو، تقوم على أساس الاتفاق بين واشنطن و«طالبان»، داعياً للانتقال إلى ما بعد الاتفاق.

يبحث بايدن خيار إبقاء القوات الأميركية حتى نوفمبر

أجرى غني تغييرات شملت وزارتي الدفاع والداخلية

شرق غرب

روسيا تستعدّ لتجدّد الحرب الباردة مع أميركا

أكد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أمس الجمعة، أن موسكو تطمح دائماً للأفضل، لكنها تستعد للأسوأ، وذلك رداً على سؤال بشأن احتمال نشوب حرب باردة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة. وقال إن عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إجراء محادثات مع نظيره الأميركي جو بايدن لا يزال قائماً، وإن كان العرض لن يظل مطروحاً للأبد.

(رويترز)

استمرار عمليات القتل في ميانمار

أعلن مسؤول في جهة لتقديم خدمات الجنائز في ميانمار، أمس الجمعة، أن قوات الأمن قتلت بالرصاص ثمانية محتجين. وكشفت «جمعية مساعدة السجناء السياسيين» المستقلة أن إجمالي من قتلوا منذ انقلاب 1 فبراير/ شباط الماضي ارتفع إلى 232 على الأقل. في المقابل، حثّ الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو إلى إعادة الديمقراطية ومنع العنف، داعياً إلى اجتماع لدول جنوبي شرق آسيا لمناقشة الوضع.

(رويترز)

تنزانيا: الرئيسة الجديدة تدعو للوحدة

شدّدت الرئيسة الجديدة لتنزانيا سامية حسن، أمس الجمعة، على وحدة الصف بعد وفاة سلفها جون ماجوفولي، داعية إلى التطلع للمستقبل بأمل وثقة. وأدت حسن اليمين الدستورية في احتفال بمقر الرئاسة في دار السلام، لتصبح أول سيدة تتولى السلطة في البلد الذي يقطنه 58 مليون نسمة. وقالت في خطاب بعد أداء اليمين «حان الوقت لكي ندفن خلافاتنا ونتحد كأمة. لا وقت لتوجيه الاتهامات». وتهدف التصريحات إلى تبديد الشكوك التي انتشرت بعدما اختفى ماجوفولي عن الأنظار لمدة 18 يوماً قبل إعلان وفاته.

(رويترز)

حراك عسكري شرقي أوكرانيا

رسائل سياسية أم عودة للصراع؟

تزداد وتيرة التحركات العسكرية في الشرق الأوكراني، في ظلّ تكهنات بين محاولة كييف وقف العمل بـ«السيل الشمالي ـ 2» أو منع أي تطوّر عسكري

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ارتفعت وتيرة الاشتباكات في الفترة الأخيرة (Getty)

تعيش منطقة حوض دونباس (تضمّ جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك المعلنتين من جهة واحدة) الموالية لروسيا في الشرق الأوكراني، حالة من التصعيد العسكري في ظل نشر الجيش الأوكراني أسلحة مدفعية في المناطق الخاضعة لسيطرة كييف. وهو ما دفع دونيتسك ولوغانسك إلى دعوة ممثلي المنظمات الدولية لاتخاذ إجراءات عاجلة للتأثير على القيادة العسكرية - السياسية الأوكرانية، وتقديمها إيضاحات حول حوادث انتهاك نظام الهدنة. وفي الوقت الذي اتهم فيه ممثل روسيا في مجموعة الاتصال المعنية بالتسوية الأوكرانية، بوريس غريزلوف، كييف بنشر قوات جديدة على خط التماس في دونباس وشن عمليات قصف يومية، نفت أوكرانيا عزمها التقدم في دونيتسك ولوغانسك، مؤكدة سعيها للتسوية السلمية للنزاع.

في هذا الإطار، يقلل المحلل السياسي المتخصص في الشأن الأوكراني، ألكسندر تشالينكو، من واقعية تحول النزاع المتجمد في دونباس إلى ساخن، عازياً التقدم الأخير للقوات الأوكرانية إلى عاملين رئيسيين، أولهما توجيه رسالة للإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن، وثانيهما تعطيل تحقيق مشروع «السيل الشمالي-2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة من دون المرور بالأراضي الأوكرانية. ويقول تشالينكو في حديث لـ«العربي الجديد»: «صحيح أنه يجري تصعيد وقصف، ولكن كييف لن تقدم على الهجوم متكامل الأركان، لأنه سيشكل نسفاً لاتفاقات مينسك للتسوية الأوكرانية، وسيُظهر أوكرانيا دولة معتدية في عيون أوروبا والغرب».

وحول اختيار كييف الوقت الراهن تحديداً للتقدم في دونباس، يشير إلى أن «الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، يترقّب اتصالاً من بايدن لتقديم نفسه على أنه يواجه روسيا، وذلك للحصول على مزيد من الدعم من واشنطن. كما تسعى أوكرانيا لتحريض روسيا على الرد على الهجوم لتعطيل استكمال مشروع السيل الشمالي-2، الذي سينهي دور أوكرانيا كبلد ترانزيت للغاز الروسي». ويستبعد تشالينكو احتمال تحول النزاع المتجمد في دونباس إلى آخر ساخن، قائلاً: «صحيح أن نزاع دونباس يتحول إلى ساخن بين الحين والآخر، عندما تسعى أوكرانيا لتوجيه رسائل ما إلى روسيا، ولكن كييف تدرك أنها ستخسر حتماً أي نزاع مفتوح مع موسكو في ظل عدم تكافؤ القوتين العسكريتين للبلدين، وحتى واشنطن تحذرها من ذلك».

ويلخص المحلل السياسي مأزق دونباس في أن «زيلينسكي عاجز عن الوفاء باتفاقات مينسك نظراً لتخوفه من رد فعل القوميين الراديكاليين الأوكرانيين، بينما لم تتهيأ روسيا حتى الآن للإقدام على حل جذري وضم جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، مثلما ضمت شبه جزيرة القرم في عام 2014 تجنباً لإلحاق ضربة نهائية بالعلاقات مع الغرب».

> **كييف تدرك أنها ستخسر حتماً أي نزاع مفتوح مع موسكو**

من جانب آخر، يلفت الصحافي الأوكراني، فيتالي بورتنيكوف، إلى أن أنباء تكثيف الوجود العسكري الأوكراني على خط التماس في دونباس تصدر من وسائل الإعلام الروسية فقط، مرجحاً تشكيل أرضية إعلامية لأعمال روسية جديدة شرق أوكرانيا. ويقول بورتنيكوف في حديثٍ لـ«العربي الجديد» أنه «لم يؤكد أحد داخل أوكرانيا مثل هذه الأنباء بشكل رسمي حتى الآن، وهذه قد تكون أنباء مضللة، إذ إن الكرملين معروف بأنه يوجه اتهامات إلى الطرف الآخر، ثم يقدّم أعماله على أنها رد على عدوان مثلما فعل عند ضم القرم وبدء الحرب في دونباس في عام 2014».

وحول دوافع الكرملين للتصعيد في دونباس في الوقت الراهن تحديداً، يقول: «عندما فرض مجلس الدفاع والأمن الوطني الأوكراني عقوبات على رجل الأعمال والسياسي، فيكتور مدفيدتشوك، المقرب من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أثيرت منذ ذلك الوقت الأحاديث بأن الكرملين سيرد على ذلك باستخدام القوة في دونباس، ولم تعد أمامه خيارات أخرى لمعاقبة أوكرانيا التي بات أداء اقتصادها جيداً حتى من دون العلاقات مع روسيا».

وفي ما يتعلق برؤيته للوضع في دونباس على المدى البعيد، يرى بورتنيكوف أنه «من المؤكد أن التسوية النهائية في دونباس لن تتحقق إلا بعد انهيار نظام بوتين، الذي من مصلحته أن يكون النزاع متجمّداً مع تحوله إلى ساخن بين الحين والآخر، مما يتيح له الضغط على أوكرانيا. كما أن الوضع مرهون بدرجة كبيرة بسياسات إدارة بايدن، وما إذا كانت ستقدم على أعمال حازمة بحق روسيا، بما فيها عقوبات ستنسف الاقتصاد الروسي لدفع موسكو للتفاوض على انسحابها من أوكرانيا، ولكن ثمن ذلك سيكون غالياً على الغرب نفسه في ظروف اقتصاد السوق». ويخلص بورتنيكوف إلى أنه «لا مجال للحديث عن أي تحسن في العلاقات الروسية الأوكرانية لحين استعادة وحدة الأراضي الأوكرانية كاملة وانسحاب روسيا من دونباس والقرم وتقديمها اعتذارات عما فعلته».

يذكر أن أعمال القتال في دونباس انطلقت في إبريل/نيسان 2014 بعد إعلان نشطاء موالين لموسكو عن عزمهم إجراء استفتاء تقرير المصير للانضمام إلى روسيا، مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح مع الجيش الأوكراني. وبعد مرور سبع سنوات لا تتبلور أي ملامح للتسوية النهائية للأزمة.